جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي العام

سلطات المدعي العام
بالمحكمة الجنائية الدولية
(في ضوء نظامها الأساسي)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحقوق

إعداد

خالد حسين على الأمين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ حسنين إبراهيم صالح عبيد **مشرفاً ورئيساً**

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ جودة حسين جهاد **عضواً**

أستاذ القانون الجنائي بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور/ عادل يحيي

وكيل كلية الحقوق للدرسات العليا والبحوث وأستاذ القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة **عضواً**

١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م

هاأَنتُمْ هَـؤُلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً سورة النساء الآية ((109))

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[من صنع إليكم معروفاً، فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه، فادعوا له حتى تَروا أنكم قد كافئتموه] "جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه من حديث ابن عمر – رضي الله عنهما–"

يطيب لي أن أسجل آيات الشكر والتقدير إلى:

((أ.د حسنين إبراهيم صالح عبيد))

الذي تجشم عبء الإشراف على هذه الرسالة من آراء وتوجيهات سديدة برحابة صدر وتواضع، من أجل إنجاحها.

وأخيراً وليس آخراً أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أسهم معي في إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

الإهـداء

(الى روح والدي الطاهره اسكنهما الله فسيح جناته))

الى زوجتى عرفانا و وفاء

الى ابنتى عويشه

والى ابنى حسين

الى كل اشقائى و شقيقاتى سندي في هذه الحياة

المقدمة

إن تحقيق العدالة الدولية الجنائية أصبح رمزاً رهيناً بفاعلية الأحكام الجنائية الباتة الصادرة، وهو أمر لا يتحقق إلا باحترام الدول أعضاء المجتمع الدولي لحجية الاحكام الصادرة وما تقضي به تأكيداً على احترامها لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته، يستوي في ذلك أن الحكم صادراً من دولة القضاء الوطني، أو صادراً من المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

فلا شك أن المجتمع الدولي قد عانى الكثير من انتهاكات القانون الدولي الإنساني لعدم وجود سلطة قضائية جنائية على المستوى الدولي تضطلع بمهام محاكمة وعقاب مرتكبي هذه الانتهاكات، فمنذ إثارة الحرب العالمية الأولى والثانية نادى المجتمع الدولي بضرورة محاكمة مجرمي الحرب وعقابهم أمام محاكم عسكرية خاصة إلا أن تلك المحاكمات كانت أمام محاكم استثنائية خاصة تنتهي مهامها بصدور الحكم.

فمما لا شك فيه أن وجود نظام قضائي دولي جنائي فعال للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات الخطيرة التي تستهدف حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الجنائي بصفة عامة وخاصة في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة – إنما يعد من أقوى الضمانات التي تكفل احترام هذه الحقوق وعدم النيل منها، أو الإفتات عليها، وذلك جنباً إلى جنب من التشريعات والقوانين الوطنية ذات الصلة.

فالثابت أن وجود مثل هذا النظام الفعال للمساءلة الجنائية الوطنية والدولية من شأنه أن يحول دون إفلات الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم لهذه الانتهاكات من المسؤولية والعقاب، لذا كان ظهور المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في ساحة القضاء الدولي الجنائي.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع المحاكمة الجنائية الدولية أهم وأخطر المراحل على الإطلاق التي تمر بها الدعوى الجنائية، وذلك بالنظر إلى مبتغاها، والذي يتمثل في صدور أحكام بالإدانة التي لا تعرف حتى داخل الدولة الواحدة سوى تحقيق أكبر قدر من الدمار الهائل والذي يفوق آلاف المرات تلك الجريمة الجنائية بالصورة التقليدية التي تعاقب عليها قوانين العقوبات الداخلية للدول، ومن هنا نجد أن المتهم في الجريمة الجنائية الدولية تقف وراء الاتهام سلطة ادعاء ذات إمكانات هائلة، حتى يتسنى لها تقديم الأدلة على جرم المتهم في مثل تلك الجرائم، ومن هنا كان لابد من تقرير ضمانات للمتهم في مثل تلك الجرائم حتى يستطيع الدفاع عن نفسه بما يكفل له محاكمة عادلة.

ومن هنا يعتبر البحث في الموضوع المطروح وتجدده وعلاقته بفرع حديث من فروع القانون الدولي العام هو القانون الجنائي الدولي جعل مهمة الحصول على أي دراسات أو بحوث أو مراجع متخصصة صعبة للغاية لندرتها.

خطة البحث:

تمت دراسة موضوع البحث بعرض تمهيدي للتطور التاريخي للقضاء الجنائي الدولي وحاجة المجتمع الدولي له نقوم فيه بعرض هذا التطور عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة.

ثم نأتي في الفصل الأول بوضع تعريف عام للمحكمة الجنائية الدولية نعرض فيها نشأتها وماهيتها وطبيعتها القانونية وتكوينها، ثم توضيح نطاق اختصاصات

اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية وذلك من حيث الأشخاص ومن حيث الزمان على أن نختم هذا الموضوع ببيان الاختصاص الموضوعي للمحكمة.

وفي الفصل الثاني نتناول فيه سلطات المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية، موضحاً حالات ممارسة المدعي العام لسلطاته وذلك عن طريق دولة طرف أو عن طريق مجلس الأمن أو من تلقاء نفسه، ثم أتناول مضمون سلطات المدعي العام وذلك قبل مباشرة الدعوى وأثناءها وبعد التحقيق.

وذلك كله على النحو التالي:

فصل تمهيدي: التطور التاريخي للقضاء الجنائي الدولي وحاجة المجتمع الدولي له.

الفصل الأول: ماهية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

الفصل الثاني: المدعى العام وسلطاته بالمحكمه.

الفصل التمهيدي

التطور التاريخي للقضاء الجنائي الدولي

تمهيد و تقسيم

إن لغة الحرب مازالت هى اللغة الدولية، وإن كانت الدول تستخدم أقنعة حديثة ومبررة ليقوم قادتها بمغامرتهم الحربية لتحقيق أحلامهم الدفينة نحو إمبراطوريات لا تغيب عنها الشمس، فمنذ العصور القديمة، كانت الحرب حقاً مشروعاً للدول تلجأ إليه باعتباره ضمن السياسة العامة التى تنتهجها. وكان سلوك المحاربين يتسم بالوحشية الضارية تجاه أعدائهم بغض النظر عن صفاتهم، سواء كانوا من المقاتلين أم المدنيين[1]. ولذلك حرصت المجتمعات القديمة على وضع القواعد التى تحكم سلوك المحاربين أثناء النزاعات المسلحة.

فنجد العصر الفرعونى، كان يوجد ما يطلق عليه بـ"الأعمال السبعة للرحمة" والتى نصت على تحرير الأسرى والعناية بالمرضى ودفن القتلى، كما عرف عرف الرومان والإغريق بعض القواعد الواجبة الأتباع أثناء الحرب، مثل وجوب إعلان الحرب وإمكانية تبادل الأسرى واحترام حياة اللاجئين وعدم تعذيب الأسرى [2].

ومما سبق نجد أن المجتمع البشرى واجه كثيراً من الحروب والصراعات التى ارتكب خلالها أبشع الجرائم والإنتهاكات التى تقشعر منها الأبدان ويشيب من أهوالها الولدان، كما استباحت الكثير من شرائع الله سبحانه وتعالى وقوانين البشر. وهو ما دفع المجتمع الدولى إلى وضع مبادئ لحماية المجتمع الدولى وحقوق الإنسان وترسيخ قواعد تحافظ على السلم والأمن الدوليين[3].

---

[1] د/ عبد الواحد الفار، القانون الدولى الإنسانى، دار النهضة العربية، 1999، ص56.

[2] د/ سعيد سالم جويلى، المدخل لدراسة القانون الدولى الإنسانى، دار النهضة العربية، 1998، ص14.

[3] د/ عبد الحميد محمد عبد الحميد، المحكمة الجنائية الدولية – دراسة لتطور نظام القضاء الدولى الجنائى والنظام الأساسى للمحكمة فى ضوء القانون الدولى المعاصر– دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2010، ص (أ) من مقدمة الكتاب.